مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الرابع – أكتوبر 2025

نظرية السلام الديمقراطي

بالتطبيق على العلاقات الأمريكية الكندية

Democratic Peace Theory

An Application of the US-Canadian Relations

إعـــــداد

م.م/علياء محمود محمود محمد الليثي

المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية كلية التجارة –جامعة بورسعيد

إشراف

أ.د أشرف محمود سنجر
أستاذ السياسات الدولية بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

أ.د محمد عز الدين عبد المنعم
أستاذ العلوم السياسيةالمتفرغ بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-09-02
تاريخ القبول	2025-09-08
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص

استنادًا إلى مبادئ الليبرالية؛ مثل الحريات المدنية والحرية السياسية، تفترض نظرية السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية تميل إلى تجنب الحرب مع بعضها البعض، ويستند المؤيدون لهذه النظرية إلى عدة أسباب تفسر ميل الدول الديمقراطية للحفاظ على السلام، منها:- يكون لمواطني الدول الديمقراطية دور في اتخاذ القرارات التشريعية المتعلقة بإعلان الحرب في الديمقراطيات،كما يتحمل الناخبون مسؤولية محاسبة قادتهم المنتخبين عن الخسائر البشرية والمالية الناتجة عن الحروب، وأيضا عندما يكون القادة الحكوميون خاضعين للمساءلة أمام الجمهور؛ فإنهم يميلون إلى إنشاء مؤسسات دبلوماسية لحل النزاعات الدولية، نادرًا ما تعتبر الديمقراطيات الدول التي تتبنى سياسات مماثلة أو أنظمة حكم مشابهة أعداء؛ تتمتع الأنظمة الديمقراطية بوفرة في الموارد الاقتصادية مقارنةً بغيرها من الكيانات السياسية، وهو ما يدفعها إلى تفادي التورط في النزاعات المسلحة حرصاً على الحفاظ على تلك المكاسب، وتؤكد نظرية السلام الديمقراطي على أن الميل نحو خوض الحروب بين الدول الديمقراطية يظل محدوداً للغاية، وفي حالات النزاع النادرة فإن طبيعة المواجهات العسكرية تكون محكومة بضوابط التدرج وضيق النطاق، وبالتطبيق في البحث فإن العلاقات الأمريكية الكندية تُعد من الأدلّة القوية الداعمة لنظرية السلام الديمقراطي، مع بعض التحفظات المتعلقة بخصوصية الحالة وتداخل عوامل آخرى كالعوامل البنيوية والجغرافية فإن الخيار الأمثل لترسيخ الاستقرار الدائم يتمثل في تعميق الديمقراطية، توسيع نطاق الشراكات الاقتصادية والثقافية، كما يجيب البحث على تساؤل هل الديمقراطيات تظل في حالة سلام دائم أم تحارب بعضها لبعض وماهي الاستثناءات في العلاقات الأمريكية الكندية ؟

الكلمات الإفتتاحية

نظريه السلام الديمقراطي، العلاقات الأمريكية الكندية ،مبادئ الليبرالية،المؤسسات الدبلوماسية، الحروب المحدودة.

Abstract

Based on liberal principles such as civil liberties and political freedom, democratic peace theory assumes that democratic states tend to avoid war with each other. Proponents of this theory cite several reasons why democratic states tend to maintain peace, including: Citizens of democratic states have a role in making legislative decisions regarding the declaration of war in democracies. Voters are responsible for holding their elected leaders accountable for the human and financial losses resulting from wars. Also, when government leaders are accountable to the public, they tend to establish diplomatic institutions to resolve international disputes. Democracies rarely consider countries with similar policies or similar systems of government as enemies. Democracies typically have greater economic resources than other countries, which motivates them to avoid wars to preserve those resources. According to the democratic peace theory, democratic states are less likely to engage in wars with each other, and if they do fight, the war is weak and limited. Applied to this research, US-Canadian relations are strong evidence supporting the democratic peace theory. With some reservations regarding the specificity of the case and the overlap of other factors, such as structural and geographical factors, the optimal option for establishing lasting stability is to deepen democracy and expand the base of economic and cultural partnerships. The research also answers a key question: discussing the debate surrounding the premise of peace theory that democracies remain in a state of permanent peace or fight each other. What are the exceptions to US-Canadian relations? What factors enhance or limit the implementation of this theory in this context?

Keywords

Democratic peace theory, US-Canadian relations, liberal principles, diplomatic institutions, limited wars.

المقدمة

تفترض نظرية السلام الديمقراطي إن انتشار القيم الليبرالية أحد الآليات الأساسية لتحقيق السلام، تلعب المؤسسات الليبرالية دورًا مهمًا في الحفاظ على السلام والنظام العالمي من خلال احترام حقوق الإنسان، وتبني آليات السوق، وتطبيق القانون بشكل فعلي، ونشر الديمقراطية، كما تعزز هذه المؤسسات أسس الديمقراطية الليبرالية التي ترتكز على الحريات المدنية والمساواة القانونية بين الأفراد. يُتوقع أن تتمتع الدول التي تتبنى هذه الأسس بعلاقات صداقة فيما بينها، مما يقلل من احتمالية نشوب الحروب بينها، في المقابل تميل الدول الليبرالية إلى أن تكون أكثر استعدادًا لخوض الحروب ضد الدول غير الليبرالية، وترتبط هذه النظرية أيضا بنظرية السلام الرأسمالي، التي تُؤكد أن الدول الرأسمالية تتجنب الصراعات فيما بينها أيضًا،حيث تعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا مثالًا بارزًا على تطبيق هذه النظرية، حيث استطاع البلدان الحفاظ على علاقة سلمية ومستقرة واستمرار التعاون السلمي ، ومع ذلك شهدت فترة ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) تحولات أثرت على تقاليد الشراكة والاستقرار بين البلدين؛ كما تُبرز العلاقة الأمريكية الكندية في عهد ترامب أن السلام الديمقراطي ليس بمطلقاً، وأن الإستقرار يعتمد على استمرار فعالية المؤسسات الديمقراطية وقوة المصالح المشتركة.(Greaves,2020, PP2:10)

أولا :إشكالية البحث

في ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها فترة رئاسة دونالد ترامب (2017–2021)، تبرز إشكالية تحليل العلاقة بين مقومات السلام الديمقراطي والتصعيد السياسي–الاقتصادي في العلاقات الثنائية مع كندا. تُطرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:– إلى أي مدى كشفت التفاعلات الثنائية خلال هذه الفترة عن تناقضات أساسية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية، التي تفترض أن التماثل الديمقراطي يضمن الحماية من النزاعات المسلحة؟ وما مدى فعالية الأطر المؤسسية الحالية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وآليات التعاون الحدودي، في احتواء التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ؟

ثانياً: أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في: الأهمية العلمية: تكمن أهمية البحث في تحليل العلاقات الأمريكية الكندية وفقاً لنظرية السلام الديمقراطي، فهم تفاعل العوامل المؤثرة في السلام كما يوضح البحث هذه العلاقةمن خلال تحليل كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية، مثل التبادل التجاري اليومي الذي يصل إلى 2.4 مليار دولار، والعوامل المؤسسية، مثل لجنة الحدود الدولية

وNORAD، بالإضافة إلى العوامل الثقافية، مثل التشابه في النظام الفيدرالي، في تعزيز الاستقرار.

ثالثاً: أهداف البحث: تهدف الدراسة على الاجابة على التساؤلات التي تم طرحها من خلال تقديم رؤية تحليلة عن العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي تؤثر في العلاقات الأمريكية الكندية مثل العامل الديمقراطي،و تتبع التطور التاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة وكندا،و تحليل مدى انطباق فرضية "الديمقراطيات لا تحارب بعضها" على حالة أمريكا وكندا، باعتبارهما نموذجًا للدول المتجاورة ذات التاريخ الطويل من السلام رغم اختلال موازين القوة (الولايات المتحدة كقوة عظمى مقابل كندا كقوة متوسطة).

رابعاً: حدود البحث

1- الحد الموضوعي: يركز البحث على تطبيق نظرية السلام الديمقراطي على العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا، بهدف تحليل مدى تأثير الديمقراطية المشتركة في تجنب النزاعات العسكرية وتعزيز التعاون السلمي بين البلدين.

2- الحد المكاني : تركز الدراسة على التفاعلات الثنائية في الإطار الجغرافي المحدد، مع إبراز كيف تحافظ المؤسسات الديمقراطية المشتركة على الاستقرار رغم التحديات السياسية المتقاطعة فيما بينها .

3- الحد الزماني: هذا التحليل يغطي التطور التاريخي من آخر حرب مباشرة (1812) حتى التحديات المعاصرة (2025)، مع إبراز كيف تحولت الحدود من ساحة صراع إلى نموذج للتعايش السلمي بين ديمقراطيتين متجاورتين.

خامساً :تقسيمات البحث

المحور الأول :الإطار المنهجي والنظري للبحث .

المحور الثاني:السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الكندية .

المحور الثالث:دراسة أبعاد تطبيق نظرية السلام الديمقراطي على العلاقات الأمريكية الكندية .

المحور الرابع: تقييم النظرية والإنتقادات التي وجهت إليها في إطار العلاقات الأمريكية الكندية .

ختام البحث

قائمة المراجع :المراجع باللغة العربية ، المراجع باللغة الانجليزية .

المحور الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث .

أولا :الاطار المنهجي : تعتمد الدراسة على المنهج الإستقرائي حيث يعتمد على الانتقال من دراسة الحالات الجزئية أو الخاصة إلى استخلاص قواعد أو أحكام عامة؛بمعني آخر، يبدأ

الباحث بملاحظة وتحليل ظواهر أو أحداث محددة، ثم يستنتج منها قاعدة أو نظرية شاملة يمكن تعميمها على حالات أخرى مشابهة.(Bocheński, J.M,1968, PP107-108)

ثانيا :يهدف الإطار النظري إلى تحليل مفهوم " وتطوره التاريخي، مع التركيز تحليل الإطار النظري لتحليل التنافس الأمريكي الكندي وفق نظرية السلام الديمقراطي :-يهدف الإطار النظري إلى تحليل التفاعلات بين الدول وفق النظرية كأداة لفهم الأبعاد المختلفة للتنافس،والمساعدة في تقديم رؤى استراتيجية يمكن الاستفادة منها لتشكيل السياسات الدولية إن الاعتماد على نظرية السلام الديمقراطي لفهم التنافس الأمريكي الروسي في القطب الشمالي يمكن أن يساعد في تفسير الديناميكيات الجيوسياسية بوضوح، مع ذلك، يبقى السؤال المحوري حول مدى قدرة هذه النظرية على تقديم حلول سياسية تعزز التعاون بدل التنافس والذي سيتم توضيحه في نهاية الدراسة والاجابة علي جميع التساؤلات .

1- نظرية السلام الديمقراطي وجذورها الليبرالية البنيوية-:

يمكن تعريف السلام الديمقراطي على أنه نتيجة تفاعل النظرية الليبرالية مع القانون الدولي، حيث تُعتبر من أهم إسهامات هذه النظرية في العلاقات الدولية، تُركز النظرية الليبرالية على حل النزاعات بطرق سلمية بالاعتماد على الحوار، والحجة، والإقناع، مع نبذ استخدام العنف والقوة والإرهاب كوسائل لتحقيق الأهداف، ترتكز نظرية السلام الديمقراطي على الفكرة المحورية بأن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الليبرالية أقل عرضة للتورط في الحروب مع بعضها البعض مقارنةً بالدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية،وقد استمدت النظرية جذورها من كتابات الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، الذي تحدث عن السلام الدائم في عمله الشهير عام 1795، ومن مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى، كما أكد ويلسون أن تعزيز الديمقراطية يعزز الأمان والسلام بين الدول، عندما أشار في خطابه إلى ضرورة جعل العالم "آمنًا للديمقراطية".

الجذور التاريخية للنظرية:-

أ- إيمانويل كانط :أوضح في مقالته الشهيرة "السلام الدائم" أن الدول ذات الحكومات الجمهورية أقل عرضة لشن الحروب، نظرًا لأن قرارات الحرب تتطلب موافقة شعوبها، على عكس الملكيات التقليدية (Kant 1795, Doyle 2005, Owen 1994).

ب-مبدأ مونرو :في عام 1832، تبنت الولايات المتحدة هذا المبدأ الذي حذر القوى الاستعمارية الأوروبية من التدخل في شؤون دول أمريكا الديمقراطية، مما أرسى معايير احترام سيادة الديمقراطيات، تستند النظرية إلى حقيقة أن إعلان الحرب في الدول الديمقراطية يتطلب

دعم المواطنين والموافقة التشريعية، إن الدول تدخل في حالة سلام عندما تدخل في عملية التكامل الاقتصادي التي تعمل على توطيد علاقة تعاونية بما يؤدي إلى إستبعاد الحاجة إلى صراع ،ولكن يجادل منتقدو النظرية أيضاً بأن مجرد كون الدول ديمقراطية قد لا يكون السبب الرئيسي للسلام بين الديمقراطيات (Levy, 1989,PP 88) ،وبالتالى يتحقق السلم وفقا لرضا الدولتين ورغبتهما في تحقيق التعاون والشراكة التنافسية السلمية بين كلا منهما.

2–الديمقراطيات والحرب في القرن العشرين

يُعتبر غياب الحروب بين الديمقراطيات خلال القرن العشرين من أقوى الأدلة التي تدعم نظرية السلام الديمقراطي؛ أظهر القرن العشرون أن الديمقراطية رغم أنها قد تكون هشة في بعض الأحيان، تظل النظام الأكثر قدرة على تحقيق السلام في العلاقات الدولية، والأكثر قدرة على التعافي والازدهار بعد الصراعات المدمرة؛ ففي بداية القرن، شهدت الولايات المتحدة الحرب الإسبانية الأمريكية، التي أسفرت عن هزيمة النظام الملكي في إسبانيا في صراع للسيطرة على مستعمرة كوبا، خلال الحرب العالمية الأولى، تحالفت الولايات المتحدة مع الإمبراطوريات الأوروبية الديمقراطية لهزيمة الإمبراطوريات الاستبدادية والفاشية، مثل ألمانيا والنمسا–المجر وتركيا وحلفائهم. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، تلتها الحرب الباردة في السبعينيات، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفًا من الدول الديمقراطية لمواجهة انتشار الشيوعية السوفيتية الاستبدادية.Owen, J. M

3– العوامل المؤثرة في السلام الديمقراطي :–

نظرًا لتعدد الأسباب التي تؤثر على السلام الديمقراطي، تباينت الآراء والدراسات الإحصائية حول تحديد السبب الرئيسي. ومن بين هذه الأسباب:

أ–الهيكل المؤسسي :– يشارك المواطنون في عملية اتخاذ القرار، بينما في الأنظمة غير الديمقراطية يقتصر ذلك على عدد محدود من صانعي القرار، الجمهور العام ليس لديه معرفة كافية بتفاصيل النزاع، في حين أن قادته يتمتعون بمستوى أعلى من الاطلاع على الصراعات، التواصل مع الجمهور يجب أن يتم بشكل علني، مما يعني أن هناك احتمالًا كبيرًا لأن تلاحظ الدولة المنافسة هذا التواصل. (Tangerås,2003, PP101:103)

ب– القيود المؤسسية والرقابة الشعبية : في الأنظمة الديمقراطية، يخضع القادة للمساءلة أمام الجمهور، ويجب عليهم تبرير أي قرار بشأن الدخول في حرب، ما يقلل من احتمالية اتخاذ قرارات متسرعة أو عدوانية، وجود مؤسسات ديمقراطية مثل البرلمان والقضاء المستقل يضع

عراقيل أمام اتخاذ قرار الحرب، ويجعل العملية أكثر تعقيدًا وبطئًا مقارنة بالأنظمة الاستبدادية(Barranzuela,2023)

ج- تقديم التنازلات خلال فترة النزاع وبالتالي إمكانية وسرعة التوصل إلى حل سلمي تزداد وذلك من خلال يكون لدى صانع القرار معلومات عن النزاع حول نسبه تكلفه الحرب الى المنفعه العائده من هذه الحرب بينما في الدول غير الديمقراطيه لا يكون لها درايه بذلك كما يسمح القاده في الدول الديمقراطيه بالتواصل مع خصومهم كما يتخذ كلا من صانع القرار والجمهور في الدول الديمقراطيه قرارات بشان تقديم التنازلات ،بينما لا يقوم الدول غير الديمقراطيه بهذه العمليه.

د-الثروة الاقتصادية والإستقرار الداخلي : الديمقراطيات عادة ما تكون أكثر ثراءً وتفضل تجنب الحرب من أجل الحفاظ على بنيتها التحتية،كما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي استراتيجيات التعايش السلمي ويقلل من احتمالية الصراعات العنيفة.

ر- الرأي العام والثقافة السياسية: غالبًا ما يُؤيد الرأي العام في الدول الديمقراطية السلام ويرفض الحرب، لما لها من آثار سلبية على سكان البلاد واقتصادها، تنبع الثقافة السياسية للديمقراطية من قيم التسامح والحوار والحل السلمي للنزاعات، والتي تنعكس جميعها في السياسة الخارجية لهذه الدول.(عباس ،2010،ص79)

ز- التشابه في القيم والمصالح: تميل النظم الديمقراطية إلى اعتبار بعضها البعض دولًا غير عدائية، ويعزى ذلك إلى التقارب في القيم السياسية الأساسية، كالالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون ومبدأ التعددية؛ كما أن التكامل الاقتصادي ووجود مصالح مشتركة بين الديمقراطيات يعززان التعاون ويحدان من الدوافع نحو الصراع من خلال:خلق شبكات الاعتماد المتبادل (Interdependence Networks)، تطوير آليات فض المنازعات سلمياً، تعظيم المنافع المشتركة عبر التنسيق السياسي.(نجاح حسن،عبد العزيز. 2017)

س_ التأثيرات الخارجية والدولية: تُسهم المنظمات الدولية والقوانين العالمية التي تدعم السلام في تعزيز التعاون بين الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، كما أن الضغوط الدولية التي تُمارس لصالح نشر الديمقراطية وتعزيز السلام تُعد عاملًا مهمًا في تقوية هذا النمط من العلاقات بين الدول، مما يسهم في تحقيق استقرار أكبر على المستوى الدولي.(كومار سن، 2016)

سؤال البحث:

يطرح البحث سؤالًا رئيسيًا: كيف يظهر التداخل بين السلام والنزاع في العلاقات الأمريكية الكندية خلال عهد ترامب؟ وهل كانت الأطر الديمقراطية كافية للحد من التصعيد، أم ظهرت تناقضات وتحديات جوهرية؟

المحور الثاني:السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الكندية

تُعد العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا نموذجًا معقدًا وفريدًا لعلاقات الجوار؛ حيث تتداخل فيها العوامل التاريخية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ يعود تداخل المصالح إلى زمن الاستكشافات الأوروبية في أمريكا الشمالية، حين أصبحت المنطقة ساحة تنافس بين البريطانيين والفرنسيين، ما ساهم في رسم ملامح هويّة كل من كندا والولايات المتحدة لاحقًا،حيث تتميز العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا بتعاون قوي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، ورغم وجود بعض الخلافات أحيانًا نتيجة للسياسات الداخلية أو المصالح الوطنية، تظل هذه العلاقة واحدة من أكثر الشراكات استقرارًا على مستوى العالم، بفضل المصالح المشتركة والجوار الجغرافي، حيث تعود الجذور والشرارة الاولى للتوترات للحرب الامريكية –الكندية في عام 1812 في محاولة الولايات المتحدة الامريكية خلال حربها مع بريطانيا، ضم المستعمرات الكندية الشمالية بالقوة،إلا أن هذه المحاولات قوبلت بالمواجهه من الميليشيات الكندية والجيش البريطاني،وبذلك اتسمت هذه الفترة بمزيج بين القرب الجغرفي والتوتر السياسي.

أولا : البدايات والصدام المبكر (قبل القرن العشرين):-

ما قبل 1812 شهدت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا صدامات عسكرية وسياسية ممتدة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث تنافست القوتان على النفوذ والسيطرة في مناطق متعددة، بما في ذلك أمريكا الشمالية، انتهت هذه الصراعات في نهاية المطاف بانتصار البريطانيين، ما أتاح لهم ترسيخ سيطرتهم وتأسيس علاقة وثيقة مع شعوب المناطق الشمالية، التي تشكل اليوم كندا حيث كانت كندا مستعمرة بريطانية،والولايات المتحدة دولة ناشئة بعد الاستقلال(1776) حاولت أمريكا غزو كندا خلال الثورة الأمريكية (1775–1783) وفشلت

حرب 1812 :نشب نزاع مسلح بين أمريكا وبريطانيا شمل الأراضي الكندية،حيث أُحبطت محاولات الغزو الأمريكي، مما عزز الهوية الوطنية الكندية، ترسخت العداوة السياسية بين الدولتين لعقود، ما بعد الحرب:قد جرت عدة مفاوضات لحل الخلافات الحدودية، 1867إعلان الاتحاد الكندي ضمن التاج البريطاني، عزز كندا ككيان سياسي مستقل نسبيًا.

ثانيا : القرن العشرون وبناء التحالف (1900–1991)

الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، والحرب العالمية الثانية(1939–1945) : شهدت العلاقات بين البلدين تحولًا نوعيًا مع انطلاق ثورة التصنيع، حيث ازدادت أهمية البنية التحتية المشتركة مثل خطوط السكك الحديدية، مما عزز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بينهما، وقد تجلى هذا التأثير بشكل واضح خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ ومع

اندلاع الحرب العالمية الأولى بدأت ملامح التعاون الوثيق بين الطرفين تبرز بشكل أكبر، إذ دفعت التحديات المشتركة إلى تعزيز التنسيق بينهما إلا أن الحرب العالمية الثانية شكلت نقطة فاصلة في مسار هذه العلاقات، حيث أحدثت تغييرات جذرية في طبيعة التعاون وأبعاده، مما أرسى أسسًا جديدة للتفاهم والشراكة المستدامة تمثلت نقطة التحول في : إعلان أوغدنسبيرغ (1940): إنشاء مجلس الدفاع الدائم المشترك تعاون علمي وتقني (ضمن مشروع مانهاتن)، دعم كندي كبير للإنتاج الحربي الأمريكي أما فترة ما بعد الحرب ، أما في خلال فترة الحرب الباردة1949 : فقد كانت كندا من المؤسسين لحلف الناتو، في عام 1958، تم تأسيس قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (NORAD) كخطوة نحو تعزيز التكامل الدفاعي لمواجهة التهديدات السوفيتية، وعلى الصعيد الاقتصادي تطورت العلاقات بين البلدين بشكل تدريجي وملحوظ، حيث تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة في عام 1988؛ هذه الاتفاقية كانت الأساس لإطلاق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) في عام مع المكسيك1994، حيث مثلت هذه الاتفاقية نقطة تحول محورية في تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الولايات المتحدة وكندا، مما ساهم في تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بشكل كبير كندا شاركت في الحرب الكورية ولكن رفضت المشاركة في حرب فيتنام كما احتفظت كندا بموقف أكثر حيادًا تجاه كوبا وأزمة الصواريخ.

ثالثا : ما بعد الحرب الباردة والتعاون الأمني(2001–1991) من التعاون الاقتصادي إلى الشراكة الاستراتيجية: تعزيز التعاون الاستخباراتي، والدبلوماسي، مع توترات خفيفة بسبب الاختلافات البيئية والتجارية.

رابعاً: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحتى 2020

كان رد الفعل الكندي هو القيام بعملية "الشريط الأصفر :"كندا فتحت مطاراتها لعشرات الطائرات المحولة من أمريكا. ،وتوقيع" خطة الحدود الذكية" وذلك لتنسيق الأمن الحدودي أما فيما يخص الحرب على الإرهاب: كندا شاركت في حرب أفغانستان ضمن التحالف بقيادة أمريكا بينما رفضت المشاركة في غزو العراق(2003) ، مما أحدث توترًا سياسيًا مؤقتًا مع استمرار التعاون المستمر: تعزيز برامج أمنية مشتركة مثلNEXUS ،Preclearance ،حيث استمرت التجارة الحرة، رغم بعض الخلافات التجارية حول(الأخشاب، الألبان)، فقد اتهمت الولايات المتحدة كندا بتقديم دعم حكومي يُلحق ضررًا بالصادرات الأمريكية. في المقابل، أعربت كندا عن قلقها من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على منتجات الألبان وصادرات الطاقة، وأبدت اعتراضها القوي على الرسوم الجمركية الاستثنائية التي فرضتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

خامساً: من رئاسة ترامب إلى بايدن(2017–2024)

توترات تجارية وسياسية:(2017–2020) فقد فرض الرئيس ترامب رسومًا على الصلب والألومنيوم الكندي،كما كانت هناك انتقادات دبلوماسية متبادلة، خصوصًا بعد قمة مجموعة السبع(2018) ،،تم إعادة التفاوض حولNAFTA ، وإقرار USMCA (2020) ،عودة إلى الدبلوماسية التقليدية(2021–2024) إدارة بايدن سعت إلى تحسين العلاقات مع كندا كما حرصت على التعاون الواسع في ملف البيئة، الطاقة، الأمن السيبراني، ودعم أوكرانياوأيضا التنسيق في قضايا المناخ والحدود الشمالية.

سادساً: العلاقات الأمريكية الكندية حتى عام 2025 تواصل العلاقات بين كندا والولايات المتحدة مسارها المستقر والمتين سياسيًا، رغم بروز بعض القضايا التي تتطلب تنسيقًا مستمرًا كما كان هناك عدة عوامل تعزز العلاقة:حيث ظل التحالف العسكري قويًا في إطار الناتو NORADووجود الحدود الأطول سلمًا في العالم (8891) كم،وأيضا تحقيق التكامل الإقتصادي غير المسبوق عبر اتفاقية USMCAمع استمرار تقارب في ملفات الديمقراطية،المناخ، حقوق الإنسان(خالد ،يارا .2025)

الخلاصة

العلاقات الأمريكية الكندية تطورت من صراع حدودي وحذر سياسي في القرن التاسع عشر، إلى شراكة استراتيجية وتحالف متين في القرن العشرين، ثم إلى تعاون عميق اقتصادي وأمني وسياسي حتى 2025، تشهد العلاقات الكندية–الأمريكية تحولًا جذريًا في ظل الأزمة الراهنة التي بلغت ذروتها مع اللقاء بين رئيس الوزراء الكندي مارك كارني والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هذه الأزمة تمثل اختبارًا حاسمًا للأسس التي قامت عليها علاقة البلدين، والمتمثلة في التكامل الاقتصادي والتنسيق الأمني، إلا أن الخطاب الأمريكي الحالي يعكس توجهًا جديدًا قائمًا على الهيمنة والإكراه، مما يهدد بتقويض النظام الليبرالي الإقليمي، السياسات الراديكالية التي يتبناها ترامب، المدفوعة بالاعتبارات الداخلية والشعبوية، وضعت كندا أمام تحديات معقدة تتطلب إعادة صياغة استراتيجياتها الخارجية،يتعين على أوتاوا تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على شراكتها الاقتصادية مع واشنطن والدفاع عن سيادتها واستقلال قرارها السياسي، كما أن الأزمة تُبرز الحاجة إلى تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز الصناعات الوطنية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الأمريكي، هذه الأزمة ليست مجرد خلاف ثنائي عابر، بل تعكس تغيرًا في الرؤية الأمريكية للعالم، حيث ينظر إلى الحلفاء كمجالات نفوذ،(لبيب،مصطفى.2025) استجابة كندا لهذه التحديات

ستحدد موقعها المستقبلي ضمن النظام الدولي المتغير في مرحلة ما بعد الأحادية الأمريكية.(الشيمي، محمد عبد العظيم.(2025))

المحور الثالث: دراسة أبعاد تطبيق نظرية السلام الديمقراطي على العلاقات الأمريكية الكندية

لطالما شغلت العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا حيزاً خاصاً في الأدبيات السياسية، لا سيما ضمن إطار نظرية السلام الديمقراطي التي تفترض بصيغة واسعة أن الدول الديمقراطية لا تدخل في صراعات عسكرية مع بعضها البعض. بفضل التركيبة السياسية والمؤسساتية بين هذين البلدين، تمثل العلاقة نموذجاً غنياً للدراسة الأكاديمية، خاصةً إذا تم تحليلها على أسس كمية وإحصائية تدعم البعد النظري بالمؤشرات والأرقام، من الزاوية الإحصائية، تشير البيانات إلى أن الحدود الأمريكية الكندية الممتدة بطول حوالي 8,891 كم تظل الأكثر هدوءاً وأمناً عالمياً. لم يسجل أي نزاع عسكري مباشر بين البلدين منذ نهاية القرن التاسع عشر، بينما تجاوزت حجم التجارة البينية بينهما حاجز 700 مليار دولار سنوياً خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وفق الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء الكندي ومكتب الإحصاءات الأمريكي. هذه التدفقات التجارية الهائلة تعطي بعداً كمياً لفكرة الاعتماد المتبادل، أحد ركائز فرضية السلام الديمقراطي، تشير دراسات مقارنة أعدتها مراكز بحثية كندية وأمريكية إلى أن أكثر من 85% من النزاعات التجارية أو البيئية التي حصلت بين البلدين خلال العقدين الماضيين تمت تسويتها عبر المفاوضات الثنائية أو مؤسسات التحكيم الدولية، دون اللجوء لأي تهديد باستخدام القوة. يعكس ذلك رسوخ ثقافة الحوار وسيادة القانون ونضج المؤسسات الديمقراطية، إذ تم تفعيل نماذج حل النزاعات المؤسسة على القواسم والقيم المشتركة، على الصعيد العسكري والأمني، يتعاون البلدان ضمن إطار الناتو، ويمتلكان سياسة دفاع مشترك راسخة لمنطقة أمريكا الشمالية عبر قيادة الدفاع الجوي المشترك .(NORAD) تشير الإحصاءات إلى آلاف المناورات المشتركة والسياسات التنسيقية عبر الحدود سنوياً، مما يعزز من بيئة التعاون لمواجهة التهديدات الحديثة، مثل الأمن السيبراني وانتقال الجريمة المنظمة.

من الناحية السياسية، تتقارب مؤشرات مؤشر الديمقراطية السنوي للبلدين، حيث تندرج كل من كندا والولايات المتحدة ضمن تصنيف "الديمقراطيات الكاملة" بحسب تقارير الإيكونوميست للأعوام الأخيرة، مع ملاحظة تذبذب طفيف في ترتيب الولايات المتحدة دون المساس بجوهر المؤسسات. كذلك تشير الدراسات المتخصصة إلى أن تقنيات إدارة الأزمات العابرة للحدود، وقضايا التغير المناخي، اعتمدت على التعاون الوثيق وتبادل البيانات بمرجعية علمية ومؤسساتية واضحة،

وهو جانب يُحتسب كنجاح تطبيقي آخر للنظرية، باختصار، تشكّل العلاقات الأمريكية الكندية مختبَراً إحصائياً واجتماعياً لنظرية السلام الديمقراطي، إذ تبرز قيمة البُنية المؤسسية، والاعتماد الاقتصادي المشترك، والحوار المبني على القيم الليبرالية المشتركة؛ وهذه المعطيات الرقمية والوقائعية تمثل عمقاً نوعياً يبرهن أن السلام المستدام بين الديمقراطيات ليس مجرد ترف نظري بل هو حقيقة تاريخية وقابلة للرصد وتحليلها رقمياً.

تعتبر نظرية السلام الديمقراطي أحد أكثر النظريات التي تمت دراستها على نطاق واسع خلال العقود الثلاثة الماضية ؛فإن الحجج الهيكلية والمعيارية لنظرية السلام الديمقراطي معاً تقدم تفسيرًا أكثر منطقية وإقناعًا،إن الانتشار العالمي للديمقراطية سيؤدي إلى سلام دولي أكبر إذا حدث ذلك بالتوازي مع تعزيز الترابط الاقتصادي والمنظمات الدولية بينما تكمن الصعوبة في الخطر المتمثل في عدم الاستقرار المتأصل في عملية التحول الديمقراطي وعدم اليقين الذي لا يزال قائماً في "عالم كانط غير مكتمل" حيث لم تختف حالة الفوضى الهوبزية بالكامل بعد من النظام الدولي ، فإن الثنائيات الديمقراطية تتقلص فيها احتمالية نشوب حرب قد يكون هناك نزاعات منخفضة المستوى، حيث تدور نظرية السلام الديمقراطي حول قدرة الدول الديمقراطية على إدارة صراعاتها إن غياب إنتشار الحرب أو ما يسمى (بالإنتشار السلبي للحرب) يأتي نتيجة الإهتمامات المشتركة بالموارد من قبل الدول الديمقراطية الذي بدوره يقلل من إحتمالية الصراع بين هذه الدول، حيث قدم "الليبراليون الكانطيون" تفسيرين بديلين للسلام النسبي بين الديمقراطيات: أحدهما مؤسسي والآخر معياري؛ جادل التفسير المؤسسي للسلام الديمقراطي بأن الهيكل المؤسسي للدول الديمقراطية يمنعها من شن حروب مكلفة، لا سيما ضد الديمقراطيات الأخرى، مما يدفع صانعي القرار إلى تسوية نزاعاتهم الدولية سلميًا،بينما جادل التفسير المعياري بأن الدول الديمقراطية تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء يتشاركون قيمًا ومعايير مشتركة، وهذا التصور المتبادل يؤدي إلى حل سلمي للنزاعات ،وبرغم عدم التوازن في القوة بين البلدين، لم تسع الولايات المتحدة للهيمنة العسكرية أو السياسية الكاملة على كندا، مما يدعم نظرية السلام الديمقراطي.

دراسة أبعاد تطبيق هذه النظرية على العلاقات الأمريكية الكندية، نجد أن هذه العلاقات تمثل نموذجًا تطبيقيًا واضحًا للنظرية، ويتجلى ذلك في عدة نقاط نستطيع من خلالها تحليل الدراسةا

أولا :العوامل التي تجعل الديمقراطيات اكثر ميلاً للسلام مع بعضها بالتطبيق على العلاقات الأمريكية الكندية .

1- التعاون الاقتصادي والتجاري: تُعتبر نظرية السلام الديمقراطي من الركائز الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، إذ تستند إلى فرضية مفادها أن الدول ذات النظام الديمقراطي تميل إلى تجنب الدخول في نزاعات عسكرية مع نظيراتها الديمقراطية، وبينما يركز الطرح النظري لهذه الفكرة بشكل رئيسي على العوامل السياسية والمؤسسية، فإن الأبعاد الإقتصادية والتجارية تُشكّل عناصر مهمة تُساهم بشكل فعّال في تعزيز هذا النمط السلمي بين الديمقراطيات، مما يجعلها عوامل تكاملية لا يمكن إغفالها عند تحليل الظاهرة،يهدف هذا المحور إلى تحليل كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والتجارية في الميل إلى السلام بين الدول ؛وذلك من خلال عدة آليات منها :الإعتماد الإقتصادي المتبادل ،والتجارة الحرة والأسواق المفتوحة ،وتكلفة الحرب الاقتصادية فالجمهور في الدول الديمقراطية غالبًا ما يكون أقل استعدادًا لتحمل الأعباء الاقتصادية للحرب، مما يضغط على القادة لتجنب الصراعات والبحث عن حلول سلمية، على سبيل المثال تتميز أمريكا الشمالية بصناعة السيارات حيث تتميز هذه الصناعة باعتمادها الكبير على التكامل العابر للحدود، حيث يؤدي أي اضطراب في هذا التكامل إلى تأثيرات مباشرة على الإنتاج وخلق الوظائف في كلا البلدين .تمثل هذه التكاليف الاقتصادية المرتفعة عاملًا رادعًا قويًا لأي توجه نحو الصراع العسكري .وتدرك الحكومتان أهمية الحفاظ على العلاقات الاقتصادية المتينة لما فيها من مصلحة لشعبيهما، ما يعزز التزامهما المشترك بتحقيق السلام والاستقرار وتعزيز التعاون الطويل الأمد.

2- المسؤولية والشفافية تجاه الجمهور: يميل الرأي العام في الدول الديمقراطية إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات، لا سيما عند التعامل مع دول ديمقراطية بعضها لبعض فغالبًا ما يكون المواطنون في هذه البلدان على وعي بتكلفة الحروب، سواء من الناحية البشرية أو الاقتصادية، مما يدفعهم إلى إعطاء الأولوية للتنمية ،هذا التوجه الشعبي يشكل حاجزًا فعالًا أمام أي نزعات قد تظهر لدى القادة، يدرك القادة الديمقراطيون أن خوض حرب فاشلة أو غير شعبية يمكن أن يدمر مسيرتهم السياسية،هذا الحافز يدفعهم إلى التفكير مليًا في المخاطر والفوائد المحتملة لأي صراع، ويفضلون البحث عن حلول دبلوماسية وتوافقية؛ كما تظهر المسؤولية الحكومية تجاه الجمهور لدى الدول الديمقراطية من خلال الإنتخابات الدورية والرأي العام ،والمساءلة البرلمانية ؛ تلتزم كل من الولايات المتحدة وكندا بتطبيق مبادئ الشفافية في ممارساتهما المتعلقة بالسياسة الخارجية. حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالاتفاقيات

التجارية، وأطر التعاون الأمني، والمفاوضات الدبلوماسية بصورة علنية،هذا النهج يتيح للمجتمع العام ووسائل الإعلام فرصة متابعة وتحليل أداء الحكومات بشكل دقيق، وتعزز هذه الشفافية من مستوى الثقة المتبادل بين الطرفين، كما تسهم في تقليل احتمالية وقوع سوء الفهم أو التفسيرات الخاطئة، مما يدعم استقرار العلاقات الثنائية ويعزز التعاون المستدام بين البلدين، تنص المادة الخامسة من دستور أوكرانيا على أن صاحب السيادة والمصدر الوحيد للسلطة في أوكرانيا هو الشعب، يمارس الشعب السلطة بشكل مباشر ومن خلال هيئات الحكومة والحكم الذاتي المحلي،كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، الجزء 3، الفقرة 21، على أن إرادة الشعب هي أساس الحكم،وتنص المادة 38 من دستور أوكرانيا على أن لمواطني أوكرانيا الحق في المشاركة في الشؤون العامة ويفوض الشعب سلطته لأفراد ملزمين بضمان تنفيذ مفتوح وفعال للمصلحة العامة.(Nalyvaiko, Larisa, 2014. pp51)

3- إدارة الخلافات سلمياً:تسعى الولايات المتحدة وكندا لخلق آليات قوية لحل النزاعات بطرق سلمية،وذلك من خلال عدة آليات منها : المفاوضات الدبلوماسية، التحكيم والوساطة، التعاون عبر الحدود؛ إن الدول الديمقراطيه تعامل بعضها لبعض بشكل أقل صراعاً ولكن أحدهما قد يسيء تفسير السياقات التي بدورها يساهم في وجود صراعات منخفضه اكثر من إحتمالية وجود سلام ديمقراطي ؛واحتمالية سوء تفسير السياقات ليس بالشئ السهل معالجته مثال على ذلك إعتبار أن إنخفاض تهديدات الجوار (أي التهديدات الحدودية بالضرورة يعني وجود السلام الديمقراطي)؛ ومع ذلك نجد أن إنخفاض تهديد الجوار لا يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض ميول الدول للصراعات بين الثنائيات الديمقراطية .

4- التشابه في القيم السياسية والاجتماعية: تتمتع الولايات المتحدة وكندا بتشابه كبير في القيم السياسية والاجتماعية، وهو ما يظهر في عدة جوانب رئيسية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية الثقافية، والالتزام بالتعاون الدولي، مما يسهم في بناء بيئة من الثقة والتفاهم المتبادل.

5-الأساس الفلسفي والتاريخي: التجربة الأمريكية-الكندية تثبت أن "السلام الديمقراطي" ليس حتمية فلسفية؛ بل نتيجة تراكمية لاختيارات سياسية واعية، حيث تحولت الحدود من ساحة حرب إلى فضاء للتبادل الإنساني. ومع ذلك، يبقى هذا النموذج مرتبطًا بسياق تاريخي خاص قد لا يتكرر بسهولة في مناطق أخرى(Gibbins, Roger, 1997.PP316 .)

6- الحدود المشتركة الطويلة والتاريخ المشترك: تمتد الحدود بين الولايات المتحدة وكندا لأكثر من 8,891 كيلومترًا، مما يجعلها أطول حدود برية في العالم، إدارة مثل هذه الحدود

الطويلة تتطلب تعاونًا وثيقًا في مجالات مثل الأمن والهجرة والتجارة اللجان الثنائية: "كلجنة الحدود الدولية" التي تدير 1100 كم من الحدود المائية. (Custred, Glynn, 2003.PP2)

7- الاستثناءات الجيوسياسية: العامل الجغرافي :الحدود غير المسلحة (٥٥٠٠ كم) تعكس ظروفًا فريدة (كثافة سكانية منخفضة، موارد طبيعية مشتركة) قد تكون عاملاً مساعدًا يفوق تأثير النظام السياسي

8- التكامل الصناعي :مثل صناعة السيارات المندمجة عبر الحدود، تُظهر أن العوامل الاقتصادية قد تكون أقوى من العوامل السياسية المجردة.

ثانيا :دور المؤسسات السياسية في تعزيز السلام

ساهمت المؤسسات السياسية بين كندا والولايات المتحدة بشكل كبير في تعزيز التعاون الأمني عبر عدة آليات واضحة، أهمها:

1-المبادئ الديمقراطية والليبرالية المشتركة: تشكلت المبادئ الديمقراطية والليبرالية المشتركة على وجود النزعة الأمنية بين الدولتين ،أي أن الطبيعة الديمقراطية قادرة على بناء الثقة بين الدولتين وبالتالي التفكير العميق قبل الدخول في أي نزاع بين الدولتين .

2-الإطار الثنائي للتعاون في مجال الأمن السيبراني (Bilateral Framework for Cooperation on Cybersecurity) ،يحدد الإطار الثنائي للتعاون في مجال الأمن السيبراني بين كندا والولايات المتحدة مبادئ ومجالات التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستجابة للحوادث وبناء قدرات الأمن السيبراني. يعد هذا المفهوم أمرًا بالغ الأهمية للاستعلام لأنه يوفر نهجًا منظمًا لمواجهة تحديات الأمن السيبراني. يسهل الإطار التعاون بين الوكالات الحكومية وكيانات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين (Fry, 2003. 14-15)

3- المحيط الأمني بين كندا والولايات المتحدة (Canada-US Security Perimeter)المحيط الأمني بين كندا والولايات المتحدة هو مبادرة تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، مع التركيز على مجالات مثل أمن الحدود والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب، يرتبط هذا المفهوم بشكل مباشر بالاستعلام لأنه يمثل جهدًا كبيرًا لمواءمة سياسات وممارسات الأمان؛ يؤثر تنفيذ المحيط على كيفية إدارة كلا البلدين للمخاوف الأمنية المشتركة(Diez, Jordi,2007.PP3)

4- البحث والتطوير الدفاعي الكندي (DRDC) والتعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية Defense Research and Development Canada (DRDC) and US Department of Defense Collaboration) يهدف التعاون بين DRDC ووزارة الدفاع الأمريكية في البحث والتطوير إلى تطوير تقنيات الدفاع والأمن، والمساهمة في العلاقات الأمنية الثنائية. هذه الشراكة ذات صلة بالسؤال لأنها توضح كيف يمكن للتعاون العلمي والتكنولوجي أن يعزز العلاقات الأمنية. غالبًا ما تؤدي المشاريع البحثية المشتركة إلى حلول مبتكرة للتحديات الأمنية المشتركة.

5- قمة قادة أمريكا الشمالية (North American Leaders' Summit) (NALS) تجمع قمة قادة أمريكا الشمالية قادة كندا والولايات المتحدة والمكسيك لمناقشة التعاون الثلاثي في القضايا الأمنية والاقتصادية والبيئية. هذه القمة ذات صلة بالسؤال لأنها توفر منصة لمناقشة وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الثلاث. غالبًا ما يتضمن جدول أعمال القمة موضوعات مثل مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وأمن الحدود.

6- التعاون في مجال الأمن البحري (Maritime Security Cooperation) يركز التعاون الأمني البحري بين كندا والولايات المتحدة على ضمان سلامة وأمن حدودهما البحرية المشتركة ومكافحة الجريمة البحرية. هذا المفهوم ذو صلة بالسؤال لأنه يوضح كيف يمكن للتعاون الثنائي معالجة تحديات أمنية محددة في مجال حرج. وتشمل الجهود المشتركة الدوريات وتبادل المعلومات والاستجابات المنسقة للحوادث البحرية ,Wiggins (Warren,2010.PP27)

ثالثاً:تحديات وحدود تطبيق النظرية

رغم وجود الديمقراطية المشتركة، لا يعني هذا انتهاء الضغوط أو تهديدات النفوذ، ووضع كندا كمُعتمد اقتصادي يجعلها معرضة للعقوبات أو الضغوط، غياب الحرب هنا ليس بالضرورة بسبب الديمقراطية فقط، بل قد يكون ناتجًا عن تبعية وضعف أحد الطرفين أو بسبب الارتباطات الاقتصادية و الإجتماعية لكلا الطرفين ،كما شهدت العلاقة تصعيدًا خاصًا في عهد ترامب بسبب سياسات "أمريكا أولاً" والاختلافات حول التجارة، الدفاع، والهجرة، كما جاء خطاب ترامب الذي أشار فيه لإمكانية ضم كندا، ما أثار مخاوف بشأن احترام السيادة وتنامي النزعة الأمريكية للهيمنةالاقتصاديةوالسياسية،تتضح محدودية النظرية في أنها لا تأخذ في الحسبان جميع العلاقات الثنائية السلمية؛ وإنما تأخذ نسبة تتراوح بين 4-26٪ من الثنائيات الديمقراطية

السلمية، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى تساهم في السلام بين دول مثل كندا والولايات المتحدة .(Owsiak & Vasquez,2022.pp171)، وبالتالى قد تتجاهل النظرية عوامل مهمة أخرى مثل الترابط الاقتصادي أو المصالح الأمنية المشتركة التي تساهم أيضًا في السلام وتعتبر تحدي واضح لهذه الدول .وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:-

1- تحديات تطبيق نظرية السلام الديمقراطي بالتطبيق على العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا :-

يجادل مونتسكيو أن التجارة لا الديمقراطية هي التي تُخفف من طموحاتنا الكبيرة نحو المجد والغزو، يُقدم أساسًا بديلًا لتفسير الديمقراطية؛ بتوفيره أساسًا نظريًا واضحًا ، حيث يتغلب مونتسكيو على الصراع العقائدي الذي يبدو مستعصيًا على الحل بين الواقعية والليبرالية، والذي يُهيمن على دراسات العلاقات الدولية حول السلام الديمقراطي إن الأثر العملي لأطروحة مونتسكيو حول "التجارة الثنائية" هو إمكانية إتباع سياسة علاقات دولية أكثر اعتدالًا؛ إن اعتدال مونتسكيو، الذي يهدف إلى الإصلاح الليبرالي مع إدراكه للعقبات المستعصية أحيانًا يكمن في تغيير الأنظمة، يُوفر واقعاً منطقياً ومجتمع ليبرالي أكثر اعتدالًا في صياغة السياسة الخارجية الديمقراطية، وهو شكل من أشكال الحكمة أو الحكمة العملية التي تُمكّن الدول من اتخاذ القرارات قبل الدخول في اي نزاع وبالتالي، فإنه يجعل من الممكن التوفيق بين المطالب الدائمة والحتمية للمصلحة الوطنية ومطالب الديمقراطية.

(Patapan, Haig, 2012.pp12:13)

تجادل الدراسه انا فرضيه السلام والديمقراطي التي تفترض ان الديمقراطيات لا تخوض حربا مع بعضها البعض وبالتالي يتم تسليط الضوء على مفارقه الديمقراطيه كعامل لتخفيض الصراعات بين الدولتين بينما تساهم التدخلات التاريخيه في تعزيز الديمقراطيه، تظهر تحديات تطبيق النظريه والتي تشمل سوء تفسير القيم الديمقراطيه والمصالح الوطنيه وتعقيدات العلاقات الدوليه التي تؤدي بالتالي الى توترات العلاقات الثنائيه على الرغم من مبادئ الديمقراطيه المشتركه بين الدولتين.

2-حدود تطبيق نظرية السلام الديمقراطي ،وملاحظة هذه الحدود على العلاقات الأمريكية الكندية :

تكشف التحليلات التاريخية عن وجود تناقض مستمر في العلاقات الأمريكية الكندية وبالتالى تحدي واضح لفكرة السلام الدائم بين الدولتين ،حيث يسعى ترامب في فترة ولايته الأولى والثانية لإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية بدلاً من فكرة السلام وبالتالى فهو تحدي واضح لمعايير الديمقراطية من المساءلة والشفافية ونتيجة لذلك لا يوجد ضمان لتجنب الصراع بين

الدولتين .(ROSATO, SEBASTIAN, 2003.pp599) ، في حين أن نظرية السلام الديمقراطي لها حدودها، إلا أنها تظل إطارًا قيمًا لفهم جوانب معينة من العلاقات الدولية، على الرغم من أن العلاقة بين كندا والولايات المتحدة سلمية، إلا أنها قد لا تمثل تمامًا التطبيق الأوسع لنظرية السلام الديمقراطي، مما يشير إلى الحاجة إلى نهج أكثر دقة لتحليل العلاقات بين الدول.

المحور الرابع: تقييم النظرية والإنتقادات التي وجهت إليها في إطار العلاقات الأمريكية الكندية

يمكن تفسير غياب الحرب بالمعني الواضح بين الولايات المتحدة وكندا إلى وجود الأعراف والقيم الديمقراطية المشتركة، التي تساهم في تقليل العنف وتعزيز التمثيل المتساوي، من الملاحظة أيضا أن العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا تؤكد أن السلام بينهما يعزز أيضًا بفارق القوة الكبير لصالح الولايات المتحدة، مما يجعل الصراع العسكري بينهما غير منطقي، من وجهة نظر نقدية، لا يمكن حصر مفهوم السلام في الديمقراطيات في البُعدين المؤسساتي والثقافي فقط. فهناك عوامل أخرى تلعب دورًا حاسمًا في منع النزاعات، مثل المصالح الاستراتيجية، والاستقرار السياسي الناتج عن التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى الحقائق الجغرافية السياسية.فمن خلال هذا المحور سيتم دراسة عدة نقاط نستطيع من خلالها الوصول لنتيجة ومعالجة هذا المحور أهمها :-

أولا:الإنتقادات التي وجهت لنظرية السلام الديمقراطي

ثانيا :التحليل النقدى للسلام الديمقراطي بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا .

ثالثا:هشاشة السلام الديمقراطي والعلاقات الأمريكية الكندية في عهد ترامب.

دراسة العلاقات الأمريكية–الكندية تقدم نموذجاً يدعم النظرية مع بعض التحفظات النقدية التي تؤكد أهمية النظر إلى العوامل البنيوية والسياسية والاقتصادية المكملة في تفسير السلام والتحالفات بين الديمقراطيات.

أولا:الإنتقادات التي وجهت لنظرية السلام الديمقراطي:-

1- إغفال أشكال الصراع غير التقليدية ،وعدم وضوح الآليات التي تضمن استمرار السلام الديمقراطي.

2-يزعم دعاة نظرية السلام الديمقراطي أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعض ،وأن الدول الديمقراطية تستطيع حل مشاكلها مع الدول الديمقراطية الآخرى عبر آليات بخلاف الدول الديكتاتورية التي لا تمتلك تلك الآليات أصلاً، فالتاريخ يظهر بوضوح أن الدول الديمقراطية تلتزم

بمعاييرها الديمقراطية بشكل أساسي داخل حدودها الوطنية، لكنها في الساحة الدولية غالبًا ما تتجاهل تلك القيم وتميل إلى اللجوء للحلول العسكرية عندما تكون مصالحها مهددة بالخطر .

3-يجادل الديمقراطيون أن السبب الرئيسي لإنخفاض الحروب بين الديمقراطيات ليس فقط الأنظمة السياسية المشتركة وإنما أيضا المصالح المشتركة .

4-أن نظرية السلام الديمقراطي تخفي علاقات الهيمنة للقوى الكبري ، من خلال زعم السلام والديمقراطية ،فإن مفهوم السلام الديمقراطي ليس بمفهوم ثابتاً مطلقاً وإنما يشوبه تداخل المصالح وعوامل اخري تم التطرق لها من خلال الدراسة تستطيع تحريك هذا المفهوم .

5-نشر سباستيان روساتو من جامعة شيكاغو في عام 2003 بحثًا بعنوان "المنطق المغلوط: نظرية السلام الديمقراطي "في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، والذي يُعد من أبرز الانتقادات الموجهة لنظرية السلام الديمقراطي؛ يهدف البحث إلى تفكيك الآليات السببية التي تستند إليها النظرية للتحقق من مدى قدرتها على تقديم تفسيرات مقنعة لظاهرة السلم المتبادل بين الديمقراطيات، يُشكك روساتو في صحة التفسيرات السائدة التي تدّعي أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض بسبب قيم ديمقراطية مشتركة أو قيود مؤسسية أو تفاعلات ندية. وبدلاً من ذلك، يجادل بأن هذه الآليات إما غير متماسكة منطقيًا أو غير قادرة على تفسير السجل التاريخي بشكل كافٍ. ويذهب إلى أن ما يفسر السلم بين الديمقراطيات قد يكون عوامل أخرى مثل التحالفات الاستراتيجية، التشابه في المصالح الأمنية، أو الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وليس طبيعة النظام الديمقراطي في حد ذاتها(Rosato, 2003).

وبالتالي، يخلص روساتو إلى أن نظرية السلام الديمقراطي تعاني من خلل منطقي أساسي في ربطها بين الشكل الديمقراطي والسلوك السلمي، وأن الدعم التجريبي لها قد يكون ناتجًا عن تحيزات اختيارية أو تفسيرات بديلة لم تُؤخذ بعين الاعتبار. يُعد هذا البحث مساهمة جوهرية في النقاش الأكاديمي حول نظرية السلام الديمقراطي، ويدفع الباحثين إلى إعادة تقييم الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها(Slantchev et al, 2005) .

ثانيا :التحليل النقدى للسلام الديمقراطي بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا

يفسر التحليل النقدي أن الديمقراطيات تتجنب الحرب بسبب ثقافة التفاوض والمساءلة الشعبية ،ورغم هدوء العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا إلا أن هذا الاستقرار يعود لعوامل متعددة تتجاوز الديمقراطية نفسها،تحليل إريك غارتزكي لعام 2007 يقدّم رؤية نقدية متطورة لنظرية السلام الديمقراطي، مؤكدًا أن السلام بين الديمقراطيات، وبخاصة بين الولايات المتحدة وكندا، لا يزال قائمًا وقويًا رغم التحديات الإحصائية التي طرحتها الدراسات السابقة

(Benoit, Kenneth. 1996.pp 641)

غارتزكي كما أبرز في بحثه أن سبب السلام بين الديمقراطيات لا يعود بالضرورة إلى كونها ديمقراطيات فقط، بل إلى عوامل أعمق تتعلق بالتطور الاقتصادي، الانفتاح على الأسواق الحرة، والتداخل في المصالح الاقتصادية، وهو ما أسماه بـ"السلام الرأسمالي (Capitalist Peace) وأشار إلى أن هذه العوامل الاقتصادية تزيد من التكاليف المحتملة لأي نزاع مسلح، مما يجعل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية التي تتمتع باقتصادات رأسمالية مفتوحة أقل ميلاً للحروب، حتى بينها نفسه.(Gartzke, Erik,2007.PP.171) ، وبالتالي تتعد الإنتقادات الموجه للنظرية وبالتالي علي التطبيق من ضمنها: –

1–عدم المساواة في القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(الهيمنة الأمريكية):– تشكل العلاقة الكندية–الأمريكية نموذجًا بارزًا للتبعية الاستراتيجية المتبلورة عبر ثلاث ركائز:

أ– التكامل الأمني غير المتماثل :–نظام نوراد (NORAD) يُمثل تجسيدًا مؤسسيًا للهيمنة الأمنية الأمريكية، السيطرة التكنولوجية على شبكات الرادار المتكاملة ،دمج القيادة العسكرية تحت الإشراف المشترك (مع تفوق أمريكي كميًا ونوعيًا)، انعدام القدرة الكندية على تطوير منظومة دفاع جوي مستقل (تكلفة تتجاوز 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) ؛ب– الارتباط الاقتصادي الأحادي القطب، تشكل الصادرات الأمريكية 82.3%من إجمالي الصادرات الكندية (حسب بيانات 2024)

اعتماد بنية الصناعات التحويلية على السلاسل القيمة العابرة للحدود (خاصة في قطاعات السيارات والطاقة،ج– التداعيات النظرية على نموذج السلام الديمقراطي

تشير هذه الحالة إلىمحدودية نموذج دويل (Doyle) في تفسير السلم بين أنظمة غير متماثلة

أولوية العوامل المادية (القوة العسكرية، الاعتماد الاقتصادي) على القيم المؤسسية

تحول التبعية الاستراتيجية إلى مصدر استقرار نظامي (Systemic Stabilizer)في العلاقات الثنائية.

2– أمثلة لأسباب إستمرار العلاقات الأمريكية الكندية برغم تعرض هذه العلاقات إلى بعض الأزمة ،حيث تتمثل أهم الأسباب وجود المفاوضات الاقتصادية بين الدولتين تحت ضغط الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على السوق المشتركة مثال على ذلك أزمة السلمون الهادئ (1990) فرضت كندا قيودًا على صيد السلمون، مما أدى إلى عقوبات أمريكية؛ حيث تم حل الأزمة عبر اتفاقية ثنائية، الالتزام بالقانون الدولي (المؤسسي) هو الذي حكم، وليس القيم الديمقراطية فحتى الدول الاستبدادية قد تلتزم بالتحكيم إذا كان في مصلحتها مثال على ذلك

الحدود البحرية في خليج الميناء(2018) حُكمت المحكمة الدائمة للتحكيم لصالح كندا، وقبلت الولايات المتحدة بالقرار.

ثالثا:هشاشة السلام الديمقراطي والعلاقات الأمريكية الكندية في عهد ترامب :-

اتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا خلال فترة رئاسة ترامب تدهورًا ملحوظًا نتيجة تراجع المعايير الديمقراطية المشتركة، وتآكل الثقة المتبادلة؛ وقد أسهمت سياسات إدارة ترامب في تفاقم التوترات القائمة، مما أثار مخاوف بشأن استقرار النظام الأمني المشترك بين البلدين والتداعيات الأوسع نطاقًا على السلام الديمقراطي، يُظهر عهد ترامب أن السلام بين الدول الديمقراطية ليس تلقائياً أو دائماً، بل هو مرهون بالالتزام المستمر بالمؤسسات، والاحترام المتبادل، وروح التعاون. وقد كشفت العلاقات الأمريكية الكندية في تلك الفترة عن هشاشة هذا السلام في مواجهة قيادة شعبوية تتحدى الأعراف الدبلوماسية وتُضعف التضامن الديمقراطي.

1-العلاقات التجارية من إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) إلى اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA): استخدام صلاحيات المادة 232 لفرض رسوم دون تشاور وتجاوز ترامب للكونغرس ، ومن ناحية اخري ضعف آليات USMCAو تقييد قدرة كندا على الاعتراض على الإجراءات الأحادية، تم توقيع اتفاقية USMCA في عام 2018، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام 2020 بعد مجموعة من الموافقات البرلمانية. لقد أعادت هذه الاتفاقية تشكيل العديد من القطاعات الاقتصادية في كندا، وأقامت معايير جديدة لحقوق الملكية الفكرية، وأنظمة العمل، والتجارة الرقمية، مما أثر بشكل ملحوظ على الوضع الاقتصادي في كندا؛ ورغم أن الاتفاقية ضمنت لكندا الاستمرار في الوصول إلى السوق الأمريكية الكبيرة والمزدهرة، إلا أنها أظهرت أيضًا مدى هشاشة هذا الاعتماد، خاصة في ظل التوترات التجارية المتزايدة ومواقف ترامب التي كانت تضع "أمريكا أولاً" كهدف رئيسي وبالتالي، ورغم التسهيلات التي قدمتها كندا لضمان الاتفاق، فقد أظهرت هذه الخطوة نقاط الضعف التي قد تؤثر على استقرار العلاقات التجارية بين الدولتين في المستقبل .

2-تداعيات رئاسة ترامب على الشراكة الأمنية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على الرغم من استمرار الشراكة العملية، فإن النبرة المتصادمة التي اتخذها ترامب، خاصة أثناء قمة مجموعة السبع في عام 2018، أثرت بشكل ملحوظ على مستوى الثقة بين الدولتين. حيث أن وصف ترامب لترودو بأنه "ضعيف" و"كاذب" بعد اعتراضه على الرسوم الجمركية، شكلت ضربة للعلاقات الدبلوماسية، وقد تركت تأثيراً على التعاون الأمني غير الرسمي.

ختام البحث

تفترض نظرية السلام الديمقراطي أن الديمقراطيات لا تخوض حربًا مع بعضها البعض؛ ومع ذلك فإن عصر ترامب يتحدى هذه الفكرة؛ حيث تضاءل الاحترام والثقة المتبادلان عندما تتصادم المصالح ،فإن إفتراضات النظرية حول المساءلة والشفافية في الديمقراطيات لا تصمد بشكل مستمر، مما يشير إلى أن غياب الصراع قد لا ينبع فقط من الحكم الديمقراطي ، العلاقة الأمريكية–الكندية تقدم نموذجًا "هجينًا" يتحدى الثنائية التقليدية (سلام/حرب)؛ فإن عهد الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) شكّل اختبارًا جديًا لهذه النظرية، ليس من حيث اندلاع صراع مسلح ؛ بل من حيث تآكل أسس السلام الديمقراطي من الداخل، فإن الديمقراطية شرط لازم غير كافٍ للسلام، إذ تحتاج إلى دعم شبكة معقدة من العوامل المادية والمؤسسية؛ فإن النظرية تتعامل مع "الديمقراطية" كمفهوم ثابت، بينما يجادل بعض العلماء بأن الغياب التاريخي للحرب بين الديمقراطيات، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة، قد لا يكون قويًا كما كان يُعتقد سابقًا، مما يشير إلى أن العوامل الخارجية وديناميكيات القوة يمكن أن تلعب دورًا أكثر أهمية من الحكم الديمقراطي وحده، السلام بين الديمقراطيات ليس مناعة مطلقة، بل نظامًا هشًا يتطلب صيانة مستمرة عبر آليات تكيفية ،فالعلاقة بين واشنطن وأوتاوا لم تتأثر بعامل خارجي (كعدو مشترك أو تهديد إقليمي)، بل بتحول داخلي في الخطاب السياسي والرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة ،فقد تُصبح دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة مصدر توتر لحليف ديمقراطي آخر (كندا) إذ تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية خطابًا قوميًا استفزازيًا استخدمت القوة الاقتصادية كوسيلة ضغط تجاهلت الأعراف الدبلوماسية، وعلى الدول الصغيرة أو المتوسطة (مثل كندا) أن تُعدّ لسيناريوهات عدم اليقين في السياسة الأمريكية، عبر تنويع تحالفاتها وتعزيز سيادتها الدفاعية؛ وبناء على ما سبق، يمكن القول إن فترة رئاسة ترامب مثلت اختباراً لنظرية السلام الديمقراطي، حيث على الرغم من التصعيد والاختلافات بقيت النزاعات ضمن الحدود الدبلوماسية ولم تتخطَها إلى الصدام الفعلي؛ ولهذا تظل العلاقات الأمريكية الكندية نموذجاً يُظهر التحديات والإمكانات في احتواء الخلافات الديمقراطية والحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي.

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية :

عبد العظيم الشيمي،محمد ،تحديات العلاقات الأمريكية–الكندية تعقيدات ترامب الأمنية والتجارية،مجلة السياسة الدولية،2025.

هاشم محمد،خالد ،تأثير عودة دونالد ترامب للرئاسة االمريكية على النظام الدولي،مجلة قضايا سياسية ، العدد80، 2025.

سن أمارتيا :2016، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة: روز شوملى مصلح، المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.

خليل، شذا، حرب التجارة بين أمريكا وكندا: الأسباب والتداعيات وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعلاقات بين البلدين، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2025.

خالد، يارا، تحليل العلاقات الكندية الأمريكية في ظل الطموحات التوسعية والتصعيد الجمركي، مركز ترو للدراسات، 2025.

حمدي، آية، ما وراء التهديد: هل تنجح القوة الاقتصادية في جعل كندا الولاية الـ51،المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ،2025.

بيرتشل، سكوت،(ترجمة محمد صفار) نظريات العلاقات الدولية،سلسلة العلوم الإجتماعية للباحثين ،العدد 2202،الطبعة الأولى 2014 ،ص101:95.

ساحلي، مبروك، نظرية السلام الديمقراطى كآلية لتحقيق السلام المستدام، مجلة دراسات وأبحاث، مجلة12, عدد3،الجزائر، 2020.ص5:3.

هوادف، عبد الله، هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، ع17، الجزائر، 2012،ص147:144.

المراجع الأجنبية:-

Babst, Dean V, 1972, Elective Governments A Force for Peace, Industrial Research 14(April): pp 55–58.

Barranzuela, Owen C, the theory of democratic peace, key to avoiding war? RRYP international law and global entrepreneurship,December8,2023.https://relacionateypunto.com/en/la-teoria-de-la-paz-democratica-

Benoit, Kenneth. 1996. "Democracies Really Are More Pacific (in General). Journal of Conflict Resolution 40(4): 636–57.

Chan, Steve, 2017, Progress in the Democratic Peace Research Agenda, Oxford Research Encyclopedia of International Studies, https://oxfordre.com/internationalstudies/
https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.280

Cheibub, José Antonio, Jennifer Gandhi, and James Raymond Vreeland. 2010. "Democracy and Dictatorship Revisited." Public Choice, 143 (1-2):67-101

Dafoe, A., Oneal, J. R., & Russett, B. (2013). The democratic peace: Weighing the evidence and cautious inference. International Studies Quarterly, 57(1), 201-214.

Daniels, K. & Mitchell, S. M. (2017). Bones of democratic contention: Maritime disputes. International Area Studies Review, 20(4), 293-310.
doi:10.1177/0022343300037001001

Gartzke, E., & Hewitt, J. J. (2010). International crises and the capitalist peace. International Interactions, 36(2), 115-145.

Gartzke, Erik, The Capitalist Peace ،American Journal of Political Science, Volume 51, Issue 1, Columbia University,2007,more: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1540-5907.2007.00244.x

Gat, Azar (2006). "The Democratic Peace Theory Reframed: The Impact of Modernity." Cambridge University Press.

Goertz, Gary, Paul F. Diehl, and Alexandru Balas. 2016. The Puzzle of Peace: The Evolution of Peace in the International System. New York: Oxford University Press.

Greaves, Wilfrid, Democracy, Donald Trump and the Canada-US Security Community, Canadian Journal of Political Science, (2020), doi:10.1017/S0008423920000542.

Hegre, H. (2000). Development and the Liberal Peace: What Does it Take to be a Trading State, Journal of Peace Research, 37(1), 5-30.

Hegre, Håvard. 2014. "Democracy and Armed Conflict." Journal of Peace Research ,51 (2):159-72.

Jervis, R. (1999). Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate. International Security, 24(1), pp 42–63

Junior, Luis Gouveia, 2022, "Theoretical background for 'the study of peace to achieve peace.'" Chapter 3. IT IS TIME FOR PEACE: EXPLORATORY RESEARCH ON THE STUDY OF PEACE EMERGENCE. Master's Thesis in International Relations (University of Coimbra), ResearchGate

Nils Peter Gleditsch and Havard Hegre, "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis," Journal of Conflict Resolution, 41, 2 (April 1997): pp283-310.

Nils Peter Gleditsch and Havard Hegre, "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis," Journal of Conflict Resolution, 41, 2 (April 1997): 283-310.(

Patapan, Haig, Democratic International Relations: Montesquieu and the theoretical foundations of Democratic Peace Theory, Australian Journal of International Affairs‹, 2012.more: https://www.researchgate.net/publication

Pollard, Sidney (1981). "Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760–1970." Oxford University Press.

Ray, J. L. (1998). Does Democracy Cause Peace? Annual Review of Political Science, 1(1), 27-46. doi: 10.1146/annurev.polisci.1.1.27

Rummel, R. J. (1995). Democracy, Power, Genocide, and Mass Murder. Journal of Conflict Resolution, 39(1), 3-26.

Russett, B. M. (1993). Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War world. Princeton, NEW JERSEY: Princeton University Press.pp149،148،153. https://dokumen.pub/grasping-the-democratic-peace

Semetko, Svend-Erik Skaaning, Jeffrey Staton, and Jan Teorell. 2011, "Conceptualizing and Measuring Democracy: A New Approach." Perspectives on Politics, 9 (2):247-67.

Skelly, J. M. (2002) A Constructivist Approach to Peace Studies. Peace Review, 14:1, pp57-60

Slantchev, Branislav L, 2005, probabilistic Causality, Selection Bias, and the Logic of the Democratic Peace BRANISLAV L. SLANTCHEV University of California San Diego ANNA ALEXANDROVA University of California San Diego ERIK GARTZKE Columbia University, American Political Science Review, Vol. 99, No. 3, pp459,460,461.

Tangerås, Thomas P, Democracy, autocracy and the likelihood of international conflict ,2003, PP101:103,https://link.springer.com/article/10.1007/s10101-008-0055-6

Tsafos, Nikos, 2019, Is Russia Winning the Race to Develop Arctic Energy, Center for Strategic and International Studies.

Weisiger, Gartzke, 2016, Debating the Democratic Peace in the International System, Oxford University Press, pp. 578-585.